https://farid.ps/articles/how_israel_stole_its_nuclear_arsenal/ar.html

كيف سرقت إسرائيل ترسانتها النووية وكيف ساعدت الولايات المتحدة في التستر عليها

لم تكن صعود إسرائيل كدولة تمتلك أسلحة نووية نتيجة لابتكار علمي، بل كان نتيجة سرقة مدروسة - تحديدًا، تحويل ما بين 100 إلى 300 كجم من اليورانيوم عالي التخصيب (HEU) المستخدم في الأسلحة من الولايات المتحدة في الستينيات. تُعتبر قضية **NUMEC** أبرز حالة سرقة نووية في التاريخ. على غرار هجوم عام 1967 على سفينة **يو إس إس ليبرتي**، حيث أشارت الأدلة الواضحة إلى استهداف إسرائيل المتعمد لسفينة تجسس أمريكية، تم دفن سرقة المواد النووية الأمريكية تحت طبقات من الإنكار الاستراتيجي، والضغط السياسي، والحصانة الدبلوماسية.

يكشف هذا المقال كيف سرقت إسرائيل اليورانيوم الذي غذّى ترسانتها النووية، وكيف تم تهريب المادة دون اكتشاف، وكيف تواصل إسرائيل الكذب بشأن وضعها النووي - بدعم من تواطؤ الولايات المتحدة وسياسة خارجية تضع الصمت فوق المساءلة.

قضية NUMEC: يورانيوم أمريكا، قنبلة إسرائيل

طالما تم الاستشهاد بقضية **شركة المواد والمعدات النووية (NUMEC)** في أبولو، بنسلفانيا، كمنشأ برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي. بين عامي 1957 ومنتصف السبعينيات، اختفى ما بين 200 و600 رطل (90-270 كجم) من اليورانيوم عالي التخصيب من المنشأة. كان رئيس NUMEC، **زلمان شابيرو**، يحتفظ بعلاقات وثيقة مع الاستخبارات الإسرائيلية. في عام 1968، زار عملاء إسرائيليون، بما في ذلك **رافي إيتان** - المعروف لاحقًا بإدارة عملية التجسس لجوناثان بولارد - منشأة NUMEC. كان إيتان، الذي كان بحوزته حينها معرفة بتصميم الأسلحة النووية الأمريكية، في موقف مثالي لتنسيق نقل اليورانيوم.

أكدت تقييمات وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) المفرج عنها وتقرير من مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) عام 2010 اختفاء المادة، مما يشير بقوة إلى أنها انتهت في مفاعل **ديمونا** الإسرائيلي، حيث أطلقت برنامج الأسلحة في البلاد. بحلول عام 1967، كانت إسرائيل تمتلك على الأقل سلاحين نوويين جاهزين للتسليم، استُخدما لردع التدخل العربي خلال حرب الأيام الستة. لم يكن أي من هذا ممكنًا بدون اليورانيوم الأمريكي - المسروق على مرأى من الجميع.

تهريب اليورانيوم: فيزياء الجريمة المثالية

كان تهريب اليورانيوم عالي التخصيب في الستينيات والسبعينيات أسهل بكثير مما يعتقد الكثيرون. ينبعث من اليورانيوم-235 مستويات منخفضة جدًا من إشعاع غاما بسبب عمره النصفي الطويل (~704 مليون سنة). عينة 20 كجم من اليورانيوم عالي التخصيب، إذا تم حملها كثاني أكسيد اليورانيوم (UO_2)، تنتج حوالي **1.49×10^7 بيكريل** من النشاط الإشعاعي - وهو ضئيل مقارنة بالإشعاع الخلفي عندما يتم تدريعه بشكل صحيح.

باستخدام قوانين التوهين الأسية:

- **$I/I_0 = e^{(-\mu x)}$** مع $\mu \approx 1.64$ سم$^{-1}$ و $x = 18.2$ سم، ينتج عنه عامل توهين يبلغ ~10^{-13}.
- هذا يقلل 1.49×10^7 بيكريل إلى ~**1.49 بيكريل فعال**.
- عند 10 سم، يكون معدل الجرعة الإشعاعية ~0.00001 ميكروسيفرت/ساعة - أي **3.65% فقط من الجرعة الخلفية الطبيعية** (~0.000274 مليسيفرت/ساعة).

بمعنى آخر، يمكن لشخص أن يسافر من نيويورك إلى تل أبيب ومعه 20 كجم في حقيبة دون أن يُطلق أي إنذار - خاصة في عصر **بدون أجهزة كشف الإشعاع** وقلة التدقيق في الشحنات. كانت الشحنات البحرية أو الحقائب الدبلوماسية أقل قابلية للاكتشاف. يمكن أن تنقل شحنات صغيرة متعددة الكمية المسروقة بالكامل على مدار أشهر.

الغموض المتعمد: سياسة الخداع

لم تعترف إسرائيل أبدًا بامتلاكها أسلحة نووية، وتمسكت بدلاً من ذلك بسياسة **"الغموض المتعمد"**. هذه ليست غموضًا استراتيجيًا؛ إنها تهرب مدروس.

يحظر **تعديل سيمينغتون** (22 U.S.C. § 2799aa-1) المساعدات الخارجية الأمريكية لأي دولة تتاجر بتكنولوجيا الأسلحة النووية خارج معاهدة عدم الانتشار النووي (NPT). إسرائيل ليست موقعة على المعاهدة. من الناحية النظرية، يجب أن يجعلها هذا غير مؤهلة للحصول على المساعدات العسكرية الأمريكية. في الممارسة، تتلقى إسرائيل **3.8 مليار دولار سنويًا** من المساعدات الأمريكية - مع تجاوز المتطلبات القانونية من خلال تنازلات رئاسية متتالية بدعوى "الأمن القومي".

مثلما قامت الحكومة الأمريكية **بتصنيف هجوم يو إس إس ليبرتي** - على الرغم من نصوص وكالة الأمن القومي (NSA) وروايات الناجين التي تثبت أن الهجوم كان متعمدًا - قامت الوكالات الأمريكية في السبعينيات بقمع التحقيقات في NUMEC. تعرضت **هيئة الطاقة الذرية**، و**مكتب التحقيقات الفيدرالي**، و**وكالة الاستخبارات المركزية** لضغوط للتقليل من تورط إسرائيل. واصل إيتان تولي مناصب عليا في الاستخبارات الإسرائيلية، دون استجواب من السلطات الأمريكية.

يو إس إس ليبرتي وNUMEC: حالات موازية من الحصانة

في 8 يونيو 1967، خلال حرب الأيام الستة، هاجمت طائرات مقاتلة وقوارب طوربيد إسرائيلية سفينة **يو إس إس ليبرتي**، وهي سفينة استخبارات أمريكية تحمل علامات واضحة في المياه الدولية. قُتل 34 أمريكيًا. أكد الناجون، والاتصالات المعترضة، وتقارير ما بعد الحادث أن إسرائيل كانت تعلم أنها تهاجم سفينة أمريكية. ومع ذلك، للحفاظ على التحالف الأمريكي الإسرائيلي، تم **إعلان الحادث "حادثًا مأساويًا"** ودُفن بسرعة.

تبعت قضية NUMEC نفس النمط: أدلة ظرفية واضحة، نفي من إسرائيل، صمت من الحكومة الأمريكية، وعدم مساءلة. في كلا الحالتين، تم التضحية بالحقيقة من أجل "الشراكة الاستراتيجية".

الإنكار والتداعيات العالمية

إن رفض إسرائيل الاعتراف بترسانتها النووية له عواقب واسعة. إنه يزعزع استقرار الشرق الأوسط من خلال دفع الخصوم مثل **إيران** إلى السعي للحصول على ردع خاص بهم. كما يسمح لإسرائيل **بفرض سياسة عدم الانتشار** بينما تعمل خارج إطار معاهدة عدم الانتشار النووي تمامًا.

علاوة على ذلك، غالبًا ما يتم تصنيف انتقاد سياسة إسرائيل النووية على أنه معادٍ للسامية بموجب **تعريفات IHRA**، مما يُجمّد التحقيق المشروع والإبلاغ عن المخالفات. والنتيجة هي دولة مسلحة نوويًا تعمل بدون تفتيش، بدون مساءلة، وبحصانة دبلوماسية كاملة.

الخاتمة: الجريمة غير المعاقب عليها التي شكلت منطقة

حتى 1 يوليو 2025، لا تزال سرقة اليورانيوم الأمريكي والتستر على **قضية NUMEC** دون حل. وكذلك الهجوم على **يو إس إس ليبرتي**. كلاهما يعكس حقيقة أعمق: عندما تتعارض أفعال إسرائيل مع القانون أو القيم الأمريكية، غالبًا ما تختار واشنطن الصمت على العدالة.

لم تكن سرقة اليورانيوم ممكنة فقط - بل تم تنفيذها وتجاهلها. كان الإشعاع ضعيفًا جدًا بحيث لا يمكن اكتشافه، وكانت تكاليف المواجهة السياسية مرتفعة جدًا. بنت إسرائيل ترسانة سرية بمواد مسروقة، واختار العالم - خاصة الولايات المتحدة - أن ينظر بعيدًا.

هذا الصمت ليس مجرد تواطؤ. إنه سياسة.